

﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا﴾ [الأحزاب: 36]

✽ مُنَاسَبَةُ الْآيَةِ لِمَا قَبْلَهَا:

الانتقال من
أحكام الشرع
الثابتة إلى
أحكام الشرع
المستجدة

بعد أن ذكرت الآية السابقة الأوصاف التي يجب أن يتحلّى بها الرجال والنساء في المجتمع المسلم، وذكرت في آخرها ﴿أَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: 35]؛ ناسب أن يذكر شرط قبول تلك الصفات على الدوام فيما يكون فيه حكم لله تعالى، وهو الانقياد التام لما يحكم به الله ورسوله في أي أمر من أمور الحياة، فإن الالتزام بصفات الشرع الظاهر الثابتة مطلب مهم، ومثله الالتزام بأحكام الشرع فيما يستجد من أمور الحياة، فإن الآيتين قد جمعتا بين ما كان ثابتاً في أمور الشرع وما كان مستجداً من أحكام.

✽ شَرْحُ الْمَفْرَدَاتِ:

(1) ﴿قَضَى﴾: (قضى) أصل يدل على إحكام أمر وإتقانه وإنفاذه لجهته، قال الله تعالى: ﴿فَقَضَيْنَهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ فِي يَوْمَيْنِ﴾ [فصلت: 12] أي أحكم خلقهن⁽¹⁾، والقضاء: فصل الأمر قولاً كان، كما في قوله تعالى: ﴿وَقَضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾ [الإسراء: 23] أي: أمر بذلك، أو كان فعلاً، كما في قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَقْضِي بِالْحَقِّ وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ لَا يَقْضُونَ بِشَيْءٍ﴾ [انفاذ: 20]⁽²⁾، والمراد بالقضاء هنا الحكم والأمر.

(2) ﴿الْخِيَرَةُ﴾: (خير) أصل يدل على العطف والميل، ثم يحمل عليه، فالخير: خلاف الشر؛ لأن كل أحد يميل إليه ويعطف على

(1) ابن فارس، مقاييس اللغة: (قضى).

(2) الراغب، المفردات: (قضى).

صاحبه، والاستِخارة: أَنْ تَسْأَلَ خَيْرَ الْأَمْرَيْنِ لَكَ، وَكُلُّ هَذَا مِنَ
الاستِخارة، وهي الاستِعطاف⁽¹⁾، والخيرة اسمٌ مِنَ الاختيارِ مثْلُ:
الفدية مِنَ الاقتداء، والخيرة بفتح الياءِ بِمعنى الخيار، والخيار هو
الاختيار، ومنه يُقالُ لَهُ خيارُ الرؤيةِ ويُقالُ: هي اسمٌ مِنَ تَخَيَّرْتُ
الشَّيْءَ مثْلُ: الطَّيْرَةِ اسمٌ مِنَ تَطَيَّرَ، وقيلَ: هُمَا لُغَتَانِ بِمعنى واحدٍ⁽²⁾،
والمرادُ بها هنا الاختيارُ، أي: ليسَ لَهُم أن يختاروا من أمرهم⁽³⁾، ما
يخالفُ حُكْمَ اللَّهِ ورسوله.

❁ الْمَعْنَى الإِجْمَالِي:

تُبَيِّنُ الآيةُ الكريمةُ أَنَّهُ لَا يَنْبَغِي وَلَا يَجُوزُ وَلَا يَسْتَقِيمُ لِمُؤْمِنٍ أَوْ مُؤْمِنَةٍ
ظَاهِرًا وَبَاطِنًا أَنْ يَخْتَارُوا حُكْمًا سِوَى حُكْمِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ، فَإِنْ جَاءَ
حُكْمُ اللَّهِ تَعَالَى وَحُكْمُ رَسُولِهِ فِي أَمْرٍ مِنَ الْأُمُورِ: فَإِنَّ الْإِيمَانَ يَمْنَعُ
صَاحِبَهُ أَنْ يُفَكِّرَ فِي الْإِخْتِيَارِ، بَلْ عَلَيْهِ أَنْ يَخْضَعَ وَيَخْنَعُ وَيَسْتَسْلِمَ لِمَا
حَكَمَ اللَّهُ وَحُكْمَ رَسُولِهِ، فَهَذَا هُوَ مُقْتَضَى الْإِيمَانِ، وَمُقْتَضَى سُلُوكِ
الْإِسْلَامِ، وَمَنْ يَعِصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ بَعْدَ حُكْمِهِمَا فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا
لَا يَخْتَلِفُ فِيهِ الْمُؤْمِنُونَ، وَلَا يَخْفَى عَلَى ذِي بَصَرٍ وَبَصِيرَةٍ.

❁ الإِبْضَاحُ اللَّغَوِيُّ وَالتَّبْلَاغِيُّ:

نوعُ الواو ودلائلُها:

الواوُ في قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا لِمُؤْمِنَةٍ﴾ تحتُمَلُ العطفُ
على الجملةِ السَّابِقَةِ ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ﴾ [الأحزاب: 35]⁽⁴⁾، وقد
سبق بيانُ المناسبةِ بين الآيتين، وهو من باب عطفِ حُكْمِ الالتزامِ
بأحكامِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ التي تخصُّ بعضَ المؤمنين، على حُكْمِ الالتزامِ

حُكْمُ اللَّهِ
وَرَسُولُهُ فَوْقَ
كُلِّ اعْتِبَارٍ وَلَا
يَسْتَقِيمُ بَعْدَهُ
الْإِخْتِيَارُ

الواوُ تحتُمَلُ
العطفُ
والاستِثْناءُ

(1) ابن فارس، مقاييس اللغة، وابن الأثير، النهاية: (خير).

(2) الفيومي، المباح للنير: (خير)، وابن الهائم، التبيان، ص: 257، والهرري، الغريبين: 608/2.

(3) النسفي، مدارك التنزيل: 31/3.

(4) الخطيب وآخرون، التفصيل في إعراب التنزيل: 19/22.

بشرع الله ورسوله في القضايا التي تعم كل مسلم، وتحتمل الواو أن تكون استئنافية، والكلام مسوق للشروع في قصة عبد الله بن جحش وأخته زينب وزيد بن حارثة رضي الله عنهم أجمعين⁽¹⁾.

ويرى ابن عاشور أن الواو لعطف الجملة على كلام نزل قبلها من سورة أخرى، لم نقف على تعيينه ولا تعيين السورة التي كانت الآية فيها، وهو عطف جملة على جملة لمناسبة بينهما⁽²⁾، وهو رأي لا يستند لدليل، ولا يظهر له معنى.

بلاغة النهي بأسلوب ﴿وَمَا كَانَ﴾:

النهي بأسلوب
(ما كان) أبلغ
لتنزيله منزلة
الخبر الذي لا
يتخلف

استعمل النظم الكريم أداة النفي (ما) للدلالة على العموم، ودخلت على ﴿كَانَ﴾ لإفادة نفي عموم الكون عن فعل الخيرة، فهي للدلالة على الحظر والمنع الشرعيين، فيكون الخبر هنا في معنى النهي⁽³⁾، فإن التعبير بما كان ونحوها؛ معناه الحظر والمنع، فيجيء لحظر الشيء والحكم بأنه لا يكون⁽⁴⁾، بل هو أشد في النهي من صيغ النهي المعروفة؛ لأنه نفى الكون العام، فنزله منزلة الخبر الذي لا يتخلف، فكذاك فعل المؤمن، والمؤمن يجب أن لا يتخلف عن حكم الله ورسوله ﷺ، والمعنى: ما صح وما استقام لمؤمن ولا مؤمنة ﴿إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخَيْرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾ فالمنفي هو "الصحة واللياقة"، وهذا المبنى شائع في الاستعمال فصار حقيقة عرفية⁽⁵⁾.

نكتة ذكر فعل ﴿كَانَ﴾:

ذكر فعل ﴿كَانَ﴾؛ لإفادة المبالغة في انتفاء الحكم، فإن إدخال "كان في النفي أقوى دلالة على انتفاء الحكم؛ لأن فعل كان لدلالته

المبالغة في انتفاء
حكم النهي عن
المخالفة

(1) الدرويش، إعراب القرآن وبيانه: 18 / 8، والخرائط، المجتبى: 970 / 3.

(2) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 26 / 22.

(3) ابن عرفة، تفسير ابن عرفة: 299 / 3.

(4) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 187 / 14.

(5) القونوي، حاشيته على تفسير البضاوي: 361 / 15.

على الكون، أي: الوجود يقتضي نفيه انتفاء الكون الخاص برُمته⁽¹⁾، وليس المقصود بنفي الكون نفي الوقوع، فإنه قد يقع من بعض المخالفين، فلا يقال إذا وقع: قد وقع الخلف في الخبر، فالخبر هنا في معنى النهي.

نوع اللام ودلالاتها:

اللام في قوله تعالى: ﴿لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ للتأكيد، أي: تأكيد نفي إقبال عموم المؤمنين على تقديم اختيارهم على حكم الله ورسوله، فالمؤمنون لا يصدر عنهم هذا التجاوز في حق الله ورسوله، ويحتمل أن تكون اللام للملك، والمعنى: ما كان اختيار بعض شؤونهم ملكاً يملكونه، بل يتعين عليهم اتباع ما قضى الله ورسوله ﷺ فلا خيرة لهم⁽²⁾.

علة التعبير بالإيمان بالإسلام:

جاء استعمال لفظ الإيمان في قوله تعالى: ﴿لِلْمُؤْمِنِينَ وَلَا مُؤْمِنَةٍ﴾؛ لأن الرضا بحكم الله ورسوله، هو من أعمال القلوب المبنية على اليقين والتصديق، وذلك من شأن الإيمان.

نكتة تنكير لفظ (مؤمن ومؤمنة):

نكر لفظ (مؤمن ومؤمنة) لإفادة العموم، فهما نكرتان وقعتا في سياق النفي، فيشمل جميع من دخل الإيمان قلبه وكان مكلفاً، ولا يخرج من ذلك حاكم ولا محكوم، ولا عالم ولا جاهل، ولا صاحب طريقة ولا مريد، ولا صغير ولا كبير.

نكتة عطف لفظ (مؤمنة) على (للمؤمنين):

عطف لفظ المؤمنة على المؤمن في قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِلْمُؤْمِنِينَ وَلَا مُؤْمِنَةٍ﴾؛ للدلالة على اشتراكهما في الحكم؛ فلا فرق بين المؤمن والمؤمنة في وجوب التزام حكم الله ورسوله، وعدم وجود الاختيار

شأن المؤمن
أن يلزم حده
بالطاعة وترك
المخالفة

حكم الله تعالى
يعم ولا يخص

يستوي الذكر
والأنثى في
وجوب الالتزام
بالشرع

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 27/22.

(2) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 28/22، 165/20.

الشَّخْصِيَّ معه، فالحكم يعُمُّ المتعاطفين ويدخلُ في عموم المؤمن والمؤمنة دخولاً أولياً من نزلت في شأنه الآية⁽¹⁾.

نكتة دخول حرف (لا) على ﴿مُؤْمِنَةٍ﴾:

دخلت (لا) على ﴿مُؤْمِنَةٍ﴾؛ للإشعار باستقلالها في الحكم، أي: أنَّ المؤمنة منهيةٌ عن الخيرةِ كنهى المؤمن، مع ملاحظة اختلاف ما يخصُّهما باعتبار اختلاف الجنس.

نوع ﴿إِذَا﴾ ودلالاتها:

تحتملُ (إذا)
الظرفية
والشرطية

قوله تعالى: ﴿إِذَا قَضَى اللَّهُ﴾ يجوزُ أن يكون محضَ ظرفٍ معموله الاستقرارُ الذي تعلّق به الخبرُ، أي: وما كان مُستقراً لمؤمن ولا مؤمنة وقتَ قضاءِ الله كونه خيرةً، ويجوزُ أن تكون شرطيةً، ويكون جوابها مقدّراً مدلولاً عليه بالنفي المتقدّم⁽²⁾.

نكتة استعمال ﴿إِذَا﴾ دون (إن):

حكمُ الله
متحقّق في
شؤون العباد
ولا يخلو أمرٌ من
العلم به

أثر النظم الكريم استعمال أداة ﴿إِذَا﴾ الدالة على التّحقّق دون (إن) الدالة على الاحتمال؛ للإشعار بأنّ ما يحتاجُ النَّاسُ إليه من الأحكام الإلهية هو حاصلٌ لا محالة، وأنّ بيان أمره سبحانه فيما يحتاجُ إلى بيان هو أمرٌ محقّق الوقوع، فالله تعالى إنّما يقضي لعباده من الأحكام ما يحتاجون إليه ويفصلّها لهم، ولا يكلّمهم في هذا الباب إلى اختياراتهم التي قد تحيدُ عن صوابها، وللدلالة على أنّ ما يجبُ امتثاله وعدمُ المحيد عنه هو ما عزم فيه القضاء والأمرُ بحيث "لم يجعل للمأمور فيه خياراً في الامتثال"⁽³⁾، ولبيان أنّ جميع الأمور الثابتة والمستجدة فإنّ لله فيها حكماً، يُبينه رسوله ومن بعده من العلماء.

(1) أبو حنّان، البحر المحيط: 8 / 480.

(2) السمين، الدر المنون: 9 / 124.

(3) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 22 / 27.

إثناز فعل ﴿قَضَى﴾ مَادَّةٌ وصيغَةٌ:

عَبَّرَ بلفظ القضاء لدلالته على الفصل والإحكام والإنفاذ، وهو ما عَزَمَ أمره ولم يجعل للمأمور خياراً في الامتثال⁽¹⁾؛ لذلك اختيرت صيغة الماضي الدالة على تحقق الوقوع.

نكتة ذكر لفظ الجلالة:

أُسند الفعل ﴿قَضَى﴾ إلى الاسم الأجلّ تفخيماً لشأنه، وإيجاباً لامتثاله، وترهيباً من الميل عنه؛ لأنَّ الاسمَ الأجلَّ يُلقي المهابة في القلوب، لتفزع إلى الطاعة وتفرّ من العصيان.

فائدة عطف لفظ الرسول على لفظ الجلالة:

في عطف لفظ الرسول على لفظ الجلالة في قوله تعالى: ﴿إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ﴾ دلالة على وجوب امتثال قضائه ﷺ وإنفاذ أوامره واجتناب نواهيه؛ لأنَّ قضاء الرسول معطوف على قضاء الله تعالى؛ فأخذ حكمه في الوجوب، أي: "هما مُتحدّان في الخارج ولذا حُمِلَ عليه بالمواطأة، وإن كانا متغايرين مفهوماً ولذا عُطف عليه؛ إذ التقدير: (إذا قضى الله وقضى رسوله) ونظيره قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾ [النساء: 80]⁽²⁾، وقيل: إنَّ المقصودَ هو قضاء رسول الله ﷺ، وإنَّ ذكرَ لفظِ الجلالة ليُعطف عليه: ﴿وَرَسُولُهُ﴾؛ لتعظيم أمره ﷺ، ولقوّة الاختصاص، وبيان أنَّه صلواتُ الله عليه بمنزلة من الله ومكانة⁽³⁾.

أوامره
وطاعته من
طاعة الله تعالى

نكتة إضافة لفظ (رسول) إلى الضمير:

أضيف لفظُ الرسول إلى ضميره سبحانه فقيل: ﴿وَرَسُولُهُ﴾ تشريفاً له ﷺ بهذه الإضافة، وإنَّما كانت الإضافة إلى الضمير

تشريف الرسول
وبيان مشروعيّة
طاعته

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 27/22.

(2) القونوي، حاشيته على تفسير البيضاوي: 362/15.

(3) الطيبي، فتوح الغيب: 427/12، والآلوسي، روح المعاني: 202/11.

وليس إلى الاسم الظاهر؛ للعلم بمرجع الضمير وأنه لله تعالى، فلا حاجة إلى إظهاره مرةً أخرى، فلا التباس في الأمر، كما أن في الإضافة دلالةً المشروعيةً على وجوب طاعته، أي: لأنه رسول الله أرسله بالإسلام فطاعته واجبة.

فائدة تنكير «أمرًا»:

نُكِر الأمر في قوله تعالى: «إِذَا قَضَى اللَّهُ رِسْوَتهُ أَمْرًا» لإفادة العموم، فيشمل كل أمر قضى الله فيه حكمًا ورسوله، وهو تأكيد لمعنى العموم في مطلع الآية.

علة تقديم خبر كان على اسمها:

لما كان من دواعي التقديم، الاهتمام بالمقدم، قدّم خبر «كَانَ» وهو قوله: «لِلْمُؤْمِنِ» على اسمها وهو المصدر المؤوّل «أَنْ يَكُونَ» اهتمامًا بشأن المكلفين بعدم المحيد عمّا قضاه الله ورسوله، وإبرازًا لكون الإيمان مانعهم من هذا، فهم موضع العناية والاهتمام في السياق، ولثقل ذلك في اللفظ؛ فإنّ قولنا: (وما كان أن يكون لأحد أن يفعل) ثقل في اللسان، وفصاحة العربي تأباه.

دلالة التعبير بالمصدر المؤوّل:

المصدر المؤوّل «أَنْ يَكُونَ» هو الاسم المؤخّر لـ «كَانَ» المنفية، ومقصود إثارة التعبير به دون المصدر الصريح هو ما يفيد الفعل المضارع المؤوّل مع «أَنْ» بمصدرٍ من دلالة على الاستمرار؛ إذ ليس من شأن المؤمن ولا المؤمنة أن يكون لهم في أي وقتٍ من الأوقات اختيارٌ مع اختيار الله ورسوله، سواءً فيما قائم في الحال، أم فيما هو آتٍ في المستقبل، فهو نفي مستمرّ يعمّ كل الأزمان، وهو يتسق مع مضمون الآية.

توجيه القراءات المتواترة:

في قوله تعالى: «أَنْ يَكُونَ» قراءتان متواترتان؛ فقد قرأ

اجتماع العلة
المعنوية
واللفظية قوة في
النظم وجمال
في الرّصف

بيان استمرارية
نفي الفعل في
كل الأزمان

الكوفيون عاصمٌ وحمرٌ والكسائي وهشامٌ ﴿يَكُونُ﴾ بالياء من أسفل؛ لأنَّ لفظَ ﴿الْخَيْرَةُ﴾ مجازيُّ التَّأْنِيثِ، وللفصل بين فعل ﴿يَكُونُ﴾ ولفظِ ﴿الْخَيْرَةُ﴾، وقرأ الباقون بالتَّاء من فوق: ﴿تَكُونُ﴾ مراعاةً للفظها⁽¹⁾، والقراءتان في غاية الحسن والبلاغة والدلالة على وجوب الانقياد المطلق لله تعالى ورسوله ﷺ، ولو جعلنا قراءة الياء التَّحْتَانِيَّةَ على حَذْفِ مضافٍ لاحتمله المقامُ، والتَّقديرُ: (أن يكون لهم أمرٌ خيرة).

قراءة (يكون)
لمراعاة الفصل
و(تكون) لمراعاة
اللفظ

دلالة إِبْثَارِ لَفْظِ ﴿الْخَيْرَةُ﴾ على المعصية:

الخيرة بكسر الخاء وفتح التَّحْتَانِيَّةِ: اسمٌ لمصدر الاختيار مثل الطَّيْرَةِ اسمٌ لمصدر التَّطْيِيرِ، والتَّعْيِيرُ باسم المصدرِ ﴿الْخَيْرَةُ﴾ أَجْزَلُ للمعنى⁽²⁾؛ فَإِنَّ النَّهْيَ قَدْ انْصَبَّ عَلَى قَضِيَّةِ الْخَيْرَةِ، لَا الْمَخَالَفَةِ وَالْمَعْصِيَةِ فَحَسَبَ، وَذَلِكَ أَنَّ الْاِخْتِيَارَ بَيْنَ حُكْمِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَحُكْمِ غَيْرِهِ مَعْصِيَةٌ عَظِيمَةٌ، فَلَوْ فَكَّرَ الْمُسْلِمُ فِيمَ يَخْتَارُ؟ وَفِيمَا يُنَاسِبُ مَصْلَحَتَهُ؟ فَإِنَّهُ عَاصٍ لِلَّهِ تَعَالَى؛ لِأَنَّهُ وَاقِعٌ فِي مَرَمَى الْخَيْرَةِ، وَلَوْ اخْتَارَ حُكْمَ اللَّهِ تَعَالَى فِيمَا يُوَافِقُ مَصْلَحَتَهُ فَهُوَ كَذَلِكَ عَاصٍ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَأْخُذْهُ عَلَى سَبِيلِ التَّسْلِيمِ بَلْ عَلَى سَبِيلِ تَحْقِيقِ الْمَصْلَحَةِ الْخَاصَّةِ، فَالْخَيْرَةُ هِيَ اسْمٌ جَامِعٌ لِفِعْلِ كُلِّ مَا يَكُونُ مِنْ وِرَائِهِ اخْتِيَارُ أَمْرٍ مِنْ أُمُورٍ، يَكُونُ أَحْدُهَا حُكْمًا لِلَّهِ تَعَالَى، وَأَمَّا الْمَعْصِيَةُ فَهِيَ الْمَخَالَفَةُ الصَّرِيحَةُ، وَقَدْ تَكُونُ الْخَيْرَةُ فِي بَعْضِ صُورِهَا أَبْشَعَ وَأَشْنَعَ وَأَقْبَحَ مِنَ الْمَعْصِيَةِ.

الخيرة هي
اختيار أمر من
أُمُورٍ أَحَدُهُمَا
حُكْمٌ لِلَّهِ تَعَالَى

نوع ﴿مِنْ﴾ ودلالاتها:

حرفٌ ﴿مِنْ﴾ في قوله تعالى: ﴿مِنْ أَمْرِهِمْ﴾ للتَّبْعِيضِ، أَي مِنْ

(1) السمين، الدر للصون: 9/ 124، والفارسي، الحجة للقرء السبعة: 5/ 476، وابن الجزري، النشر:

348 / 2

(2) القونوي، حاشيته على تفسير البيضاوي: 15/ 363.

بعض أمرهم، - ولو قلَّ - والمقصودُ به ما كان فيه عزمٌ قضاءِ الله ورسوله، بحيث لم تُترك فيه إتاحة الاختيار.

فائدة التقييد بالجار والمجرور:

قوله تعالى: ﴿مِنْ أَمْرِهِمْ﴾ حالٌ من ﴿الْخَيْرَةِ﴾⁽¹⁾، وفائدة هذا القيد تنبيهُ المخاطبين إلى أنه يجبُ عليهم تغليبُ ما قضاه الله ورسوله عليهم، حتى لو كان ذلك في أخصِّ أمورهم وشؤونهم كاختيار الزوج؛ إيماءً إلى ما حصلَ من السيدة زينب بنتِ جحش وأخيها عبد الله في عدم رضاهما باختيار رسول الله ﷺ زيدَ بن حارثة رضي الله عنهما، حتى نزلت هذه الآية فرضياً بذلك.

وإذا ما تجاوزنا هذه الواقعة الخاصة إلى عموم شؤون المؤمنين، فإنَّ الشَّأنَ فيهم والواجبُ عليهم يحتمُّ أن يُعلِّبوا حُكمَ الله ورسوله في كلِّ شيءٍ، وأن يُجروه على كلِّ ما يتعلَّقُ بهم من شؤونهم العامة والخاصة، وألا يجعلوا لهم اختياراً مع ما ظهر فيه حُكمُ الله والرسول.

نكتة إضافية (أمر) إلى ضمير الغائبين:

أُضيفَ لفظُ الأمر إلى ضمير الغائبين في قوله تعالى: ﴿مِنْ أَمْرِهِمْ﴾ لبيان خصوصية هذا الأمر، فالإضافة هنا إضافة اختصاص؛ على معنى: أنَّ المؤمنين يقدمون حُكمَ الله ورسوله على رغبات أنفسهم حتى في أخصِّ شؤونهم التي تمسُّ حياتهم، ومنها اختيار الزوج، في السياق الذي وردت فيه الآية الكريمة.

نكتة إضافية أمر إلى ضمير الغائبين:

وُحِدَ لفظُ الأمر وهو الشَّأنُ في قوله تعالى: ﴿مِنْ أَمْرِهِمْ﴾؛ لأنَّ المراد به الجنس، والمعنى: "ما كان اختيارُ المؤمنين لبعض شؤونهم

الإذعان لحكم
الله ورسوله
واجبٌ في
الشؤون العامة
والخاصة

حُكمُ الله إذا
التزم فيما
يخص عم نفعه

حكم العباد
بأمر الله اعتقاداً
وامتثالاً

(1) الصاوي، حاشية الصاوي على الجلالين: 327/5.

ملكاً يملكونه بل يتعين عليهم اتباع ما قضى الله تعالى، ورسوله ﷺ فلا خيرة لهم⁽¹⁾.

سر جمع الضمير في قوله: ﴿لَهُمْ﴾ و﴿أَمْرِهِمْ﴾:

جمع الضمير في الموضعين: ﴿لَهُمْ﴾ و﴿أَمْرِهِمْ﴾ مع أنه فيهما راجع إلى مفردتي ﴿لِْمُؤْمِنِ﴾ و﴿لِْمُؤْمِنَةِ﴾ فكان من حقه أن يوحّد، كما تقول: ما جاءني من رجل ولا امرأة إلا كان من شأنه كذا⁽²⁾؛ لأنّ المراد بهما عموم الجنس، فهما نكرتان وقعتا في سياق النفي فأفادتا العموم، فأوثر الجمع ردّاً على هذا القصد، أي على المعنى، لا على اللفظ، وفائدة ذلك الإيذان بأنّه كما لا يصح لكل فردٍ من المؤمنين أن يكون لهم الخيرة، كذلك لا يصح أن يجتمعوا ويتفقوا على كلمة واحدة؛ لأنّ تأثير الجماعة واتفاقهم أقوى من تأثير الواحد، فجمع في الآية المعنيين معاً⁽³⁾، وعليه فكل أمر اجتمع عليه الناس أو بعضهم فيه ما يخالف حكم الله تعالى، أو فيه اختيار بين حكم الله تعالى وحكم غيره، فهو والعياذ بالله مخالفة صريحة لأمر الله وحكمه، والمعنى على الضمير في قوله: ﴿لَهُمْ﴾، ما كان للمؤمنين أن يكون لهم اختيار في شيء من أمورهم إذا قضى الله ورسوله لهم أمراً⁽⁴⁾. ويحتمل أن يكون ضمير الجمع عائداً إلى ﴿اللَّهُ وَرَسُولُهُ﴾ وكان مقتضى على ذلك تنية الضمير، فيقال: (من أمرهما)؛ لكنّه عدل إلى الجمع للتّعظيم على سبيل الاستعارة⁽⁵⁾.

دلالة واو العطف:

الواو في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَعِصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ للعطف، حيث

أمر الجماعة في
حكم الله تعالى
كأمر الأفراد لا
يختلف

اشتراك المتخير
والعامي في
حكم واحد

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 28 / 22.

(2) الرمخشري، الكشف: 3 / 540.

(3) الطيبي، فتوح الغيب: 12 / 427.

(4) الألوسي، روح المعاني: 11 / 202.

(5) القونوي، حاشيته على تفسير البيضاوي: 15 / 363، والألوسي، روح المعاني: 11 / 202.

عطفَتِ الجملة على جملة: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ﴾، ونكتة الجمع بينهما بالعطف هو بيان أنَّ المتخَيَّرَ لحكم دون حكم الله تعالى، والعاصي صراحةً يشتركان في حكم واحد، وهو الضَّلالُ المبينُ.

فائدة استعمال اسم الشرط:

(من) في قوله سبحانه: ﴿وَمَنْ يَعِصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا﴾ شرطية، وهي تعمُّ كلَّ من يصدرُ عنه معصية، وهو قانونٌ عامٌّ يشملُ كلَّ من هو أهلٌ للخطاب والتَّكليف، بحيث يحذِّرهم جميعاً من عصيان الله ورسوله، وهو بالنسبة لعموم المؤمنين "تذليلٌ تعميمٌ للتَّحذير من مخالفة الرسول ﷺ سواء فيما هو فيه الخيرة أم كان عن عمدٍ للهوى في المخالفة"⁽¹⁾.

إيثار التعبير بالعصيان مادةً وصيغةً:

العصيانُ هو الخروجُ عن الطَّاعة، وأصله أن يتمنَّع بعصاه⁽²⁾، وكأنَّ العاصي قد حارب الله ورسوله بعصاه، فخرج على طاعة الله ورسوله، فهذا المعنى الذي تحمله مادةُ العصيان أوثَر التعبيرُ بها، كي يظهر التَّجانُسُ بينها وبين الجزاء المذكور في تنمَّة الآية، وأمَّا الصَّيغَةُ وهي صيغةُ المضارع، فإنَّها تفيِّدُ أنَّ الوعيد المذكور في الآية هو لمن استمرَّ بمعصية الله ورسوله، فداومَ واستمرَّ عليها، وراح يكرِّرها دون مبالاةٍ، ولذا حقَّ عليه الجزاء، وما يترتَّب عليه من الوعيد، وهو قوله سبحانه: ﴿فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا﴾.

بلاغة حذف القيد:

حُذِفَ القيدُ المتعلِّقُ بفعل ﴿يَعِصِ﴾ لغرضِ التَّعميمِ وعدمِ تعيينه حتى يكونَ المعنى: ومن يعصِ الله ورسوله في أيِّ أمرٍ فيه حكمٌ لله تعالى ﴿فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا﴾.

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 28 / 22.

(2) الراغب، المفردات: (عصى).

التَّحذِيرُ يشملُ
عمومَ العَصَاةِ
وخصوصَ
المتخَيَّرين

التَّخَيَّرُ بدايةُ
العصيان ومآله
الضَّلالُ المبينُ

نكتة إظهار ما حقه الإضمار:

آثر النظم الكريم إظهار ﴿اللَّهُ وَرَسُولُهُ﴾ دون الاكتفاء بالإضمار؛ فلم يقل: (ومن يعصهما)، بعد أن قال: ﴿إِذَا قَضَىٰ اللَّهُ وَرَسُولُهُ﴾؛ لتعظيم جريمة العصيان، فإن ذكر من عصي إظهاراً ليس كإضمار ذكره.

الأمر إذا تكرّر
تقرّر

نكتة تعريف الرسول بالإضافة:

عُرف لفظ الرسول في قوله تعالى: ﴿اللَّهُ وَرَسُولُهُ﴾ في الموضعين بالإضافة إلى الضمير، ولم يقل: (الله والرسول)؛ وذلك لما في الإضافة من التشريف والتعظيم لقدره ﷺ، ولما فيها من الدلالة على أن طاعته ﷺ في قضائه وأوامره هي عين طاعة الله تعالى، وكذلك معصيته هي عين معصية الله سبحانه.

شرف الرسول
ومكانته في كونه
معظماً من عند
الله تعالى

دلالة الجملة الشرطية:

قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَعِصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُّبِينًا﴾ تذييل وتعميم قصد به التحذير من مخالفة الرسول ﷺ، سواء فيما هو فيه الخير، أم كان عن عمد للهوى في المخالفة⁽¹⁾، كما أن فيها حكماً مؤكداً بأن مخالفة قضاء الله ورسوله هو ضلال ظاهر مبين.

تذيل تحذيري
من مخالفة أمر
الشرع

سر تأكيد جواب الشرط:

رُبط بين الشرط وجوابه ﴿فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُّبِينًا﴾ بالفاء التي دخلت على حرف التحقيق (قد) فأفاد ذلك تأكيد حصول جزاء الشرط لمن عصى الله ورسوله، وهو الوصف بالضلال المبين، الذي يترتب عليه الوعيد الشديد، وذلك حتى لا يقع التهاون في أمر المخالفة والعصيان.

تأكيد وصف
الضلال
بالعصاة

سر اصطفاء لفظ الضلال:

الضلال هو السير في غير الطريق الموصّل، فالضال في بادية

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 28 / 22.

بقدر الابتعاد
عن الشرع يكون
قدر الضلال

يسيرُ في غير طريقِ النِّجاةِ، وكلَّما بُعدَ عنِ الطَّرِيقِ المستقيمِ أَوْغَلَ في الضَّلَالِ⁽¹⁾، فكان ضلالُهُ واضحًا بيّنًا لا يحتاجُ إلى جهدٍ في إدراكه والوقوفِ عليه، وجاء ذكرُ الضَّلَالِ في قوله تعالى: ﴿فَقَدْ ضَلَّ ضَلًّا مُبِينًا﴾ لبيانِ أنَّ الضَّالَّ قد ابتعدَ بإبانةٍ عنِ الطَّرِيقِ الموصلِ للنِّجاةِ التَّامةِ، وفي اختيارِ صيغةِ الماضي ﴿ضَلَّ﴾ دليلٌ على تحقُّقِ وقوعِ الضَّلَالِ لكلِّ من يخالفُ عن أمرِ الله ورسوله.

نكتة تأكيد الضلال بالمفعول المطلق:

المفعول المطلق
يؤكد حصول
الضلال

المفعولُ المطلقُ ﴿ضَلًّا﴾ في قوله تعالى: ﴿ضَلَّ ضَلًّا﴾ مؤكِّدٌ لمعنى فعله ﴿ضَلَّ﴾، أي: مؤكِّدٌ للحُكمِ بضلالٍ من يخالفُ قضاءَ الله تعالى ورسوله ﷺ، وفي ذلك دلالةٌ على عظمِ إثمِ هذه المخالفةِ.

فن الجناس الاشتقاقي:

في قوله تعالى: ﴿ضَلَّ ضَلًّا﴾ جناسٌ اشتقاقيٌّ يحملُ الدَّلالةَ النِّحويَّةَ التي دلَّ عليها المفعولُ المطلقُ مِنَ التَّأكيدِ على حصولِ ضلالِ العصاةِ المخالفين.

بلغة وصف الضلال بالبين:

وصفُ الضَّلَالِ في الآيةِ بكونه ﴿مُبِينًا﴾ إيغالا في التَّحذيرِ مِنَ المخالفةِ والعصيانِ، وحثًّا على الحرصِ على تجنبِهما؛ لأنَّ الوقوعَ فيهما هو ذنبٌ شديدٌ وضلالٌ ظاهرٌ لا شُبْهةَ فيه ولا لبسَ، والإبانةُ هي في كونِ الضَّلَالِ يُبَيِّنُ حقيقتهِ بآثاره ومآلاته وحقيقتهِ.

توجيه التشابه اللفظي:

ورد وصفُ الضَّلَالِ بالبُعدِ في عددٍ مِنَ الآياتِ القرآنيَّةِ منها قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلًّا بَعِيدًا﴾ [النساء: 116]، وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَكْفُرْ بِاللَّهِ وَمَلَكَاتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلًّا بَعِيدًا﴾ [النساء: 136] وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا

وصف الضلال
بالبعد في
سياق العقيدة
وبالبين في سياق
الشريعة

(1) أبو زهرة، زهرة التفاسير: 4/ 1861.

وَصَدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ قَدْ ضَلُّوا ضَلَالًا بَعِيدًا ﴿١٦٧﴾ [النساء: 167]، وأما في آية الأحزاب فقد وُصف الضَّلالُ بكونه مُبِينًا، حيث قال سبحانه: ﴿وَمَنْ يَعِصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا﴾.

ويظهر الفرقُ في اختلاف وُصفِ الضَّلالِ، فوُصف بالبعيد في سياق الحديث عن الشُّرك، ووُصف بالمبين في سياق العصيان، فمن أشرك بالله أو كفر به، فقد وقع في الضَّلال البعيد، وهو أبلغُ وصفًا وأعمقُ دلالةً من الوصفِ بالضلال المبين؛ لأنَّ الضَّلال البعيد لشدة ابتعاده لا يُرى، بخلاف المبين فهو مع كونه ضلالًا لكنه يُرى ويُرجى الرجوعُ عنه بالتذكير والموعظة.

❁ الفروق المُجَمَّعة:

القضاء والحكم:

القضاء يقتضي فصل الأمر على التَّمام، فهو من قولك: قضاه إذا أتمه وقطع عمله، ومنه قوله تعالى: ﴿ثُمَّ قَضَى أَجَلًا﴾ [الأنعام: 2] أي: فصلَ الحُكم به، وقال: ﴿وَقَضَيْنَا إِلَى بَنِي إِسْرَءِيلَ فِي الْكِتَابِ﴾ [الإسراء: 4] أي: فصلنا الإعلام به، وقال: ﴿فَلَمَّا قَضَيْنَا عَلَيْهِ الْمَوْتَ﴾ [سبا: 14] أي: فصلنا أمرَ موته، والحكمُ يقتضي المنع عن الخصومة.

ويجوز أن يُقال: الحكمُ فصلُ الأمر على الأحكام بما يقتضيه العقلُ والشرعُ، فإذا قيل: حكمَ بالباطل فمعناه أنه جعلَ الباطلَ موضعَ الحقِّ، ويُستعملُ الحكمُ في مواضع لا يُستعملُ فيها القضاء؛ كقولك: حكمَ هذا كحكمِ هذا أي هما متماثلان في السببِ أو العلة ونحو ذلك⁽¹⁾.

وبهذا يظهر أنَّ التعبير بالقضاء أبلغُ من التعبير بالحكم؛ لأنَّه يُبنى على اليقين الذي يُفضي إلى الفصل التَّام، ولذا وصف سبحانه

القضاء مبناه
على اليقين،
والحكم مبناه
على النّظر

(1) العسكري، الفروق اللغوية، ص: 431.

بالحقّ قضاءه فقال: ﴿وَاللّٰهُ يَقْضِي بِالْحَقِّ﴾ [غافر: 20]، بخلاف الحكم فإنّه يُبنى على النّظر في الشّواهد على مقتضى الشّرع والعقل، ومن ثمّ أمر الله تعالى نبيّه داود عليه السلام بقوله: ﴿يَدَاوُدُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَىٰ﴾ [ص: 26] معبّرًا بالحكم دون القضاء مع اتّصافه بالحقّ أيضًا، لكنّه الحقّ النّسبيّ المبنيّ على النّظر في ظواهر الأدلّة، وهذا شأن البشر، ولذا قابله باتّباع الهوى، فظهر أنّ الحقّ في الحكم هو ما كان مُجانبًا لاتّباع الهوى، باعتماده على ظواهر الأدلّة والاجتهاد في الوصول من خلالها إلى الحقّ، ومع هذا فقد لا يصيب في حكمه الحقّ من حيث هو.

العصيان والمخالفة:

العصيانُ عداوة
مع مخالفة،
والمخالفة أعمُّ
لعدم اشتراطِ
العداوة

العصيان هو الخروج عن الطّاعة، والامتناع عن الانقياد، وأصله أن يتمنّع بعصاه⁽¹⁾ وكأنّ العاصي قد حارب الله ورسوله بعصاه، فخرج على طاعة الله ورسوله، فلهذا المعنى الذي تحمله مادّة العصيان أوثر التّعبير بها هنا في الآية، كي يظهر التّجانس بينها وبين الجزاء المذكور في تتمة الآية.

والمخالفة من الخلف ضدّ الأمام، يُقال: هذا خلفي، وهذا قدّامي⁽²⁾ قال تعالى: ﴿يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ﴾ [البقرة: 255] والاختلاف والمخالفة: أن يأخذ كل واحد طريقًا غير طريق الآخر في حاله أو قوله⁽³⁾.

وبهذا يظهر أنّ العصيان أشدّ وقعًا من المخالفة مع اشتمالها عليه؛ لأنّ العصيان يحمل معنى المحاربة مع المخالفة، والمخالفة تعني سلوك الطريق المخالف، ولو من غير محاربة ومعاداة.

(1) الرّغب، المفردات: (عصا)، والكفوي، الكلبيات، ص: 656.

(2) ابن فارس، مقاييس اللغة: (خلف).

(3) الرّغب، المفردات: (خلف).

الضَّلَالُ والتِّيَّةُ:

أصلُ (ضل) يدلُّ على ضياعِ الشَّيْءِ وذَهابِه في غَيْرِ حَقِّهِ، يُقَالُ: ضَلَّ يَضِلُّ وَيَضِلُّ، لُغَتَانِ، وَكُلُّ جَائِرٍ عَنِ الْقَصْدِ ضَالٌّ⁽¹⁾، والضَّلَالُ الهلاكُ ومنه قولهم: ضَلَّتِ النَّاقَةُ إِذَا هَلَكَتْ بضياعها⁽²⁾، وفي القرآن قال تعالى: ﴿وَقَالُوا أَءِذَا ضَلَلْنَا فِي الْأَرْضِ﴾ [السجدة: 10] أي: هلكنَا بقطعِ أوصالنا⁽³⁾، ويُطلق الضَّلَالُ في القرآن الكريم على ما يقابل الهدى⁽⁴⁾، قال تعالى عن المنافقين: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَى﴾ [البقرة: 16]، وقال سبحانه: ﴿فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ﴾ [الأعراف: 30].

الضَّلَالُ يشملُ
الحسوسَ
والمعنويَّ، والتِّيَّةُ
يقتصرُ على
الحسوسِ

وأما التِّيَّةُ فمعناها: التَّحْيِيرُ، يقال: تَاهَ يَتِيَّةٌ: إِذَا تَحَيَّرَ، وتاه يتوه لغةً في تاه يتيه، وفي قصَّةِ بني إسرائيل: ﴿أَرْبَعِينَ سَنَةً يَتِيهُونَ فِي الْأَرْضِ﴾ [الثَّوَدَةُ: 26] أي: يتحيرون فيها، ويقال: وقع في التِّيَّةِ والتَّوهِ، أي في مواضع الحيرة⁽⁵⁾.

واستخدامُ الآيةِ ونظائرها للفظِ الضَّلَالِ مُرَادًا به ما يقابلُ الهدى والسَّيْرَ على الطَّرِيقِ المُسْتَقِيمِ، دون استخدامِ لفظِ التِّيَّةِ إلَّا في معناه المادِّي وهو الضَّيَاعُ في الأرضِ والتَّحْيِيرُ فيها، يُظْهَرُ خصوصيَّةُ استعمالِ القرآنِ للفظِ الضَّلَالِ في معناه غيرِ المادِّي، أي الضَّيَاعِ في الدِّينِ، وبهذا يكون لفظُ الضَّلَالِ أعمقُ معنىً ومغزًى من كلمة التِّيَّة؛ لأنَّه يشملُ الضَّلَالَةَ في الطَّرِيقِ والضَّلَالَةَ في الدِّينِ، بخلاف التِّيَّةِ فَإِنَّ القرآنَ استعمله في معنى الضَّيَاعِ في الأرضِ.

(1) ابن فارس، مقاييس اللغة: (ضَلُّ).

(2) العسكري، الفروق اللغوية، ص: 214.

(3) العسكري، الفروق اللغوية، ص: 214.

(4) الكفوي، الكليات، ص: 576.

(5) الراغب، المفردات: (التِّيَّة).

عنوان الكتاب:

موسوعة التفسير البلاغي، المجلد الخامس والأربعون،
سورة الأحزاب من الآية 26 إلى سورة سبأ الآية 12
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة

*

التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
سنة الطبع: 1446هـ - 2025م
© حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي
الطبعة الأولى: 2025م

*

الفهرسة الوصفية أثناء النشر:
مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366

م. ق. ت

التفسير البلاغي للقرآن: المجلد الخامس والأربعون، سورة الأحزاب من الآية 26 إلى سورة سبأ الآية 12
[إشراف مجمع القرآن الكريم، قسم الدراسات والبحوث؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة: منشورات القاسمي، 2024.
مج. 45، 804 صفحة؛ 24x17 سم.
ردمك: 3-98-732-9948-978
يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.
مج. 45: المجلد الخامس والأربعون، سورة الأحزاب من الآية 26 إلى سورة سبأ الآية 12.
1-القرآن - تفاسير نحوية 2-القرآن، بديع 3-القرآن، بلاغة 4-القرآن - سور وآيات 5-القرآن-
ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).
قسم الدراسات والبحوث

الترقيم الدولي: 3-98-732-9948-978

*

إذن طباعة رقم: MC-03-01-9766833 بتاريخ 2025/01/14م،
مكتب تنظيم الإعلام، وزارة الثقافة والشباب، الإمارات العربية المتحدة

*

الفئة العمرية: E

«تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري
الصادر عن المجلس الوطني للإعلام»

*

الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE

الإخراج الفني: عاصم محمد زكي «النجار»